

النزاع المائي بين الهند والصين: دراسة حالة نهر براهماپوترا
Water Dispute between India and China:
A Case Study of the Brahmaputra River

حمزة علويط،* جامعة خنشلة
alouit.hamza@univ-khenchela.dz
عادل حريزي، جامعة خنشلة
harizi.adel@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/14 تاريخ القبول: 2025/05/21

ملخص:

تعتبر الصين والهند من أسرع الاقتصاديات نموا وبالتالي أكثرها حاجة للموارد، ويعمل كلا البلدين على تطوير مختلف القدرات لضمان الوصول الآمن إلى هذا المورد، وتكمن الأهمية المتعلقة بالمياه من حيث ارتباطها بالجوانب الإقليمية وانطوائها على تضارب المصالح مع الجيران المباشرين، حيث أظهرت كلتا القوتين تأكيداً سياسياً غير مسبوق على الموارد بشأن القضية المتعلقة بتقاسم المياه في أحد أهم أنهار الهيمالايا ألا وهو نهر براهماپوترا، كون هذه القضية مرتبطة بشكل أساسي بالمخاوف الوجودية مثل الأمن المائي والنمو الاقتصادي المستدام لكلا البلدين، مما قد يؤدي إلى احتمال نشوب صراع بين العملاقين الآسيويين، وتهدف هذه الورقة إلى تحليل نزاع تقاسم المياه المعلن بين الهند والصين بهدف التأكد من مدى احتمالية أن يصبح النزاع نقطة مواجهة عسكرية وعدم استقرار سياسي وصراع إقليمي في المنطقة، وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافياً لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج عن الموضوع محل الدراسة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة

* المؤلف المراسل

بالتركيز على حالة النزاع المائي بين الصين والهند من خلال الاهتمام بالعناصر والمتغيرات البارزة والأكثر تأثيراً في هذا النزاع، بالإضافة إلى المقترَب النظمي لدراسة أداء النظامين السياسيين في الصين والهند ومدى قدرتهما على التعامل مع تحديات البيئة الداخلية والخارجية في ظل النزاع المائي.

الكلمات المفتاحية: النزاع المائي - الهند - براهماپوترا - الصين - الصراع

Abstract:

China and India are among the fastest growing economies and therefore the most resource-intensive, and both countries are developing various capabilities to ensure secure access to this resource. The importance of water lies in its connection to regional aspects and its conflict of interests with immediate neighbors, as both powers have shown an unprecedented political emphasis on resources regarding the issue of water sharing in one of the most important rivers of the Himalayas, the Brahmaputra River, as this issue is fundamentally linked to existential concerns such as water security and sustainable economic growth for both countries, which may lead to the possibility of conflict between the two Asian giants. This paper aims to analyze the declared water sharing dispute between India and China with the aim of ascertaining the extent to which the dispute is likely to become a point of military confrontation, political instability and regional conflict in the region. On this basis, the descriptive analytical approach was used based on collecting facts and data, classifying them, processing them and analyzing them sufficiently to extract their implications and reach results on the subject of study. A case study approach was also used by focusing on the case of the water dispute between China and India by paying attention to the most prominent and influential elements and variables in this dispute.

Keywords: Water Dispute - India - Brahmaputra - China - Conflict.

مقدمة:

يمكن أن يكون الماء أحد أكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، سيعيش أكثر من نصف سكان العالم في بلدان تعاني من الإجهاد المائي أو ندرة المياه بحلول عام 2025، وستكون الغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص في الصين والهند، وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن النمو الاقتصادي المستمر بما في ذلك الزيادة في الزراعة، وزيادة الإنتاج الصناعي وتوسيع الاستهلاك خاصة في الصين، مما أدى إلى زيادة الضغط على إمدادات المياه، بالإضافة إلى عوامل أخرى كتغير المناخ والتلوث. ففي الوقت الذي تكافح فيه الصين والهند من أجل النمو وإعالة مواطنيهما و توسيع أدوارهما كلاعبين رئيسيين على المسرح العالمي، يواجه البلدين قيودا على المياه بشكل متزايد بسبب طبيعتها المشتركة، فجزء كبير من مياه الأنهار الهندية ينبع من الصين، على غرار نهر براهماپوترا محل النزاع و الذي يعد أحد أكبر الأنهار في العالم، حيث حذر العديد من مراقبي الأمن الدوليين من اندلاع حروب مياه بين الطرفين سببها الرئيسي حوض براهماپوترا، و تمثل هذه الاحتمالية تهديدا رئيسيا على العلاقات بين الصين والهند بالنظر إلى الطلب المتزايد على المياه والتنافس في استخدامها والمخاوف من التغيرات الأخيرة في المناخ العالمي.

يبدأ نهر براهماپوترا من منبعه في سلسلة جبال الهيمالايا، ويتدفق عبر مسار 2300 ميل مرورا بالصين والهند وبنغلاديش قبل أن يصب في خليج البنغال ببنغلاديش، ويعرف هذا النهر بالعديد من الأسماء، بما في ذلك يارلونغ تسانغبو Yarlung Tsangpo في الصين و براهماپوترا Brahmaputra في الهند، و جامونا Jamuna في بنغلاديش. يمتلك نهر براهماپوترا أكبر انحراف منحدر لأي سطح نهر في العالم بنسبة 75.35 في المائة، حيث تخلق هذه الجيولوجيا إمكانية هائلة لتوليد الطاقة المائية إذا تم استغلالها. و يمر نهر براهماپوترا عبر أراضي أروناتشال براديش، التي لا تزال السيطرة عليها محل نزاع بين الصين و الهند، حيث تسيطر الهند حاليا على هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها 56000 ميل مربع بعد أن استولت عليها الصين خلال حربها الحدودية عام 1962،

وعلى الرغم من انسحاب بكين من المنطقة بعد ذلك طواعية إلى الخط الفعلي الحالي لترسيم الحدود، إلا أنها لا تزال ترفض الاعتراف بسيطرة الهند عليها، نتيجة لذلك لا يزال الصراع الحدودي إلى جانب صراعات مماثلة حول الأجزاء الأخرى المتنازع عليها من الحدود، أحد أهم نقاط التوتر المحتملة التي تؤثر على العلاقات الصينية الهندية. نهر براهماپوترا هو نظام نهري ضخم، يعيش في حوضه عدد كبير من السكان أكثر من كل دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مجتمعين (CRISTOPHER, 2013, pp. 15-16)

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير النزاع المائي حول نهر براهماپوترا على العلاقات الصينية الهندية؟

أولاً: كرونولوجيا العلاقات الصينية الهندية في مجال المياه

إن القضايا التي تفرق بين الهند والصين تمتد إلى ما هو أبعد من النزاعات الحدودية الإقليمية، فقد أصبحت المياه تشكل قضية أمنية في العلاقات الصينية الهندية ومصدراً محتملاً للشقاق الدائم، وعلى هذا الأساس سنستعرض أهم الجهود المبذولة بين الدولتين في إطار إيجاد حل للنزاع المائي في المنطقة كمايلي: (FENG, 2019, p. 5):

01- في عام 1954 قدم رئيس الوزراء في الهند طلباً للصين بمشاركة بيانات الجزء العلوي لنهر براهماپوترا (يارلينغ تسانغبو)، وهو ما استجابت له الصين في عام 1955، حيث بدأت في تقديم بيانات التصريف من ثلاثة مقاييس عن المجرى الرئيسي للنهر، وفي عام 1957 قدمت الصين معلومات هيدرولوجية عن هطول الأمطار ومنسوب المياه وتصريف المحطات.

02- توقفت الصين عن تقديم المعلومات الهيدرولوجية للهند من عام 1963 إلى عام 2001، نتيجة النزاعات الحدودية بين البلدين.

ج. بعد توقيع اتفاقية تجارية ثنائية في عام 1983 وإعادة العلاقات الصينية الهندية بشكل تدريجي، تم التوقيع على اتفاقية تعاون بيئي بين الصين والهند في عام 1993.

03- في عام 2002، وقعت الصين والهند على مذكرة التفاهم الأولى بشأن توفير المعلومات الهيدرولوجية لمنطقة نهر براهماپوترا في جزئه الصيني (يارلينغ تسانغبو)، استجابة لمخاوف الفيضانات في الهند، وعلى سبيل المثال في جوان من

عام 2000 و بعد انهيار أرضي على أحد روافد نهر يارلينغ تسانغبو في التبت، نتيجة الفيضانات قتل ما لا يقل عن 30 مواطنا هنديا وخلف 50000 شخص بلا مأوى.

04- في عام 2017 تم إيقاف توفير المعلومات الهيدرولوجية من قبل الصين إلى الهند.

05- في عام 2018، اجتمع كبار قادة كل بلد بشكل غير رسمي، نتج عنه تهدئة التوترات وتوقيع مذكرة تفاهم وخطة تنفيذ بشأن توفير المعلومات الهيدرولوجية حول نهري براهماپوترا و يارلينغ تسانغبو.

يمكن أن تكون قضايا المياه نقطة ضغط معينة بين الصين والهند أو محفزا في علاقاتهما، فمن الصعب تحقيق التعاون في مجال المياه عندما يشمل النزاع مزيجا من القضايا الإقليمية، وانعدام الثقة والمنافسة، وتغير المناخ، حيث يعمل كلا البلدين كقوة مائية مهيمنة تجاه البلدان المجاورة، فالهند تخطط لبناء أكثر من 160 سدا على نهر براهماپوترا وروافده، بما في ذلك مشروع للطاقة الكهرومائية في أروناتشال براديش (جنوب التبت في الصين) (HONGZHOU, 2016, p. 160). إن خطة الهند تهدد حقوقها المائية ومحاولة متعمدة لاحتلال الأراضي المتنازع عليها وتعقيد المفاوضات الحدودية، حيث أن الهند تنظر إلى أنشطة المنبع في الصين، مثل بناء السدود كتهديد لمصالحها الاستراتيجية، ويرى المراقبون أن حرب المياه هذه ستكون واحدة من تحديات العلاقات الدولية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، وجميع المؤشرات توحي بأن لا يكون هناك مسار سلس في تطوير التعاون في مجال المياه بين البلدين.

ثانيا: أسباب وتداعيات النزاع حول نهر براهماپوترا

1- الأسباب:

تشهد الهند والصين أحد أطول النزاعات الحدودية في التاريخ، ويمكن أن يزيد التنافس على الموارد المائية من تعقيد الوضعية والتأثير بشكل مضاعف على الصراع في حالة النزاعات الإقليمية بين البلدين، ومن المحتمل أن تؤدي المخاوف الناجمة عن السياسات الصينية في نهر براهماپوترا إلى اندلاع الصراع بين الهند والصين، وبالتالي تداعيات أمنية غير محسومة النتائج وحالة عدم

الاستقرار السياسي، مما سيؤثر بشكل مباشر على المصالح الاستراتيجية للطرفين.

1.1- ندرة المياه في الصين والهند:

تعتبر الصين واحدة من أكثر دول العالم جفافا مع تعداد سكان يقارب 1.4 مليار نسمة، ففي عام 2017 كان نصيب الفرد من المياه المتاحة في الصين من أدنى المعدلات في العالم بالنسبة لدولة كثيفة السكان، حيث أن أكثر من 25% من السكان يعانون من نقص المياه، وبحلول عام 2030 تتوقع الحكومة الصينية أن يصل النقص السنوي في المياه العذبة في البلاد إلى 200 مليار متر مكعب. مشكلة المياه في الصين لها بعد إقليمي صارخ كذلك، أين يتمتع الجنوب بغالبية المياه على عكس الشمال، وقد خلق هذا تفاوتاً إقليمياً كبيراً يزداد سوءاً مع مرور الوقت، وتبلغ كمية المياه المتاحة في الشمال حوالي 25 في المائة من المياه المتوفرة في الجنوب، ولتصحيح هذه الاختلالات شرعت الصين في إنجاز مشروع ضخ لنقل المياه يعرف باسم مشروع "تحويل المياه جنوب-شمال"، في عام 2002 ويتألف من ثلاثة مسارات مخطط لها: الشرقية والوسطى والغربية (MANMEET, 2018, pp. 7-8).

وفي المقابل تمثل الهند حوالي 17 ٪ من سكان العالم ولكنها تحظى فقط بـ 4 ٪ من موارد المياه العذبة في العالم، وقد أدى الطلب المتزايد على الموارد المائية من قبل عدد السكان المتنامي، بالإضافة إلى متطلبات النمو الصناعي والزراعي المتصاعد في الهند إلى خلق وضع يتزايد فيه استهلاك المياه بسرعة كبيرة، حيث يشير تقرير ماكينزي في 2009 إلى أنه بحلول عام 2030 سينمو الطلب على المياه في الهند إلى ما يقرب من 1.5 تريليون متر مكعب، مدفوعاً بشكل أساسي بالنمو السكاني والحاجة للغذاء والطاقة والمياه، وعليه فإن الأمن المائي للهند يبرز كقضية ملحة للغاية، خاصة وأن معظم أنهار الهند الشمالية تتبع من التبت التي ضمتها الصين في عام 1950 وسيطرت على الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا، وهناك مخاوف واسعة النطاق في الهند من أن تحويل الصين لمياه نهر براهماپوترا، لتلبية الطلب المتزايد في شمالها القاحل،

سيؤدي إلى اختلال التوازن المائي في الجزء الشمالي الشرقي من الهند مما سيؤثر لا محالة على العلاقات بين البلدين (2018, pp. 6-7).

2.1. المشاريع الصينية في نهر براهماپوترا:

عمدت الصين إلى وضع خطة طموحة لتحويل مياه نهر براهماپوترا إلى الشمال القاحل، أملًا منها في خلق نوع من التوازن في توزيع المياه على مجمل البلاد، إلا أن هذه الخطة لقيت معارضة شديدة من الجانب الهندي كون أن التغيير المقترح لمسار نهر براهماپوترا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من كمية ونوعية المياه المتدفقة إلى الهند، مما يشكل تهديدا للزراعة والحياة المائية وسبل العيش في اتجاه مجرى النهر. ويشكل نهر براهماپوترا 30% من إمدادات المياه في الهند، ويحذر الخبراء من أنه إذا مضت الصين في تنفيذ مشروعاتها لتحويل مجرى، فسوف ينخفض تدفق المياه عبره بنسبة 60%، بما يكفي لخلق عواقب وخيمة في اتجاه دول المصب، وفي شهر نوفمبر 2014، تم تشغيل أول وحدة من محطة الطاقة الكهرومائية الصينية في الروافد الوسطى لنهر براهماپوترا والتي تملك القدرة على توليد 2.5 مليار كيلو واط/ساعة من الكهرباء سنويا و تم الانتهاء من خمس وحدات توليد أخرى للمشروع في عام 2015 (LOVELLE, 2016, p. 4).

وبصرف النظر عن المزايا الاقتصادية، فإن سعي الصين لتطوير موارد الطاقة الكهرومائية في التبت يدعم التركيز الوطني على تنمية الطاقة النظيفة، حيث تنص سياسة الطاقة الوطنية في الصين على أن هدفها هو تحقيق استهلاك للطاقت النظيفة عوض التقليدية في حدود 15% من إجمالي الاستهلاك في البلاد بحلول عام 2020 (SAMARANAYAKE, 2018, p. 16)، نصف هذه النسبة يجب أن يكون طاقة كهرومائية تولدها الأنهار الرئيسية مثل نهر براهماپوترا، حيث أن خطط الصين لبناء مشروع تحويل المياه إلى الشمال جعل العديد من الخبراء ووسائل الإعلام ومراكز الفكر والأكاديميين في الهند يراقبون إمكانية تجفيف التدفقات الطبيعية لنهر براهماپوترا بفعل تحويل مجرى المياه كون 50% من المياه تقع في الأراضي الصينية، ضف إلى ذلك السلوك الأحادي تجاه اتفاقيات المياه وموقف الصين غير المتعاون وغير

الراغب في توقيع اتفاقيات و معاهدات مع دول المصب (BASUMATARY, 2020, pp. 11-12).

3.1- السياسات الصينية المحتملة في مجال المياه:

يمكن للصين استغلال المياه بثلاث طرق قد تشكل تهديدا لمصالح الهند: (MOHANTY, 2021, pp. 3-5)

أ- تهدد مشروعات البنية التحتية واسعة النطاق في الصين لحاجات الهند من المياه، مثل مشروع تحويل المياه للشمال ومشروع نقل الطاقة بين الغرب والشرق
ب- يمكن للصين باعتبارها دولة المنبع تخريب الأنهار العابرة للحدود من خلال تلويثها وجعلها غير صالحة للاستخدام، مثلما حدث مع نهر سيانغ، أحد روافد نهر براهماپوترا، الذي امتزج بالطين في عام 2017 أين أثرت هذه الحادثة بشدة على الإنتاج الزراعي في وادي سيانغ، في ولاية أروناتشال براديش الهندية، وكان لها أيضا تأثير ضار على عمليات الصيد.

ج- قدرة الصين على حجب البيانات الهيدرولوجية وعدم مشاركتها، لأنها الوحيدة التي تملكها بحكم موقعها أعلى النهر، مما قد يؤدي إلى تقويض أنظمة الإنذار المبكر بالفيضانات في الهند مثلما حدث في عام 2017 في ولاية آسام الهندية، التي عانت من فيضانات قياسية على الرغم من هطول الأمطار الموسمية بشكل أقل من المعتاد، أين كان من الممكن تجنب العديد من الوفيات لو تم تبادل البيانات الهيدرولوجية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن موقف بكين غير المتعاون تجاه قضايا الأنهار العابرة للحدود، يعكس الدور السلبي للصين في إدارة المياه الدولية وإحجامها عن التعاون مع دول المصب، ولذلك فإن مشاركة الصين في نظام إدارة المياه العالمي محدودة للغاية، حيث صوتت الصين ضد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية (UNWC) لعام 1997، و من غير المرجح أن توقع الصين على الاتفاقية في المستقبل القريب، أما على المستوى الإقليمي فإن الصين أيضا غير متعاونة تماما من حيث إدارة الأنهار العابرة للحدود، فهي لا تشارك البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه والأراضي والموارد الهامة الأخرى تعتبر من أسرار الدولة حتى للجمهور المحلي، فما بالك بالدول الأجنبية (HONGZHOU, 2015, p. 2).

2- تداعيات النزاع المائي على العلاقات الصينية الهندية:

تم التعبير عن وجهات نظر مختلفة من قبل المسؤولين الحكوميين المتعلقة بالعلاقات المائية بين الصين والهند، فمن منظور صيني صرح رئيس الوزراء الصيني السابق وين جيا أن "الصين تأخذ على محمل الجد مخاوف الهند بشأن الأنهار العابرة للحدود، وستستند جميع أنشطة تطوير المنبع التي تقوم بها الصين إلى التخطيط والدراسة العلمية وستأخذ في الاعتبار مصالح المنبع والمصب"، كما أكد رئيس الوزراء لي تشيانغ أن "الجانب الصيني يتفهم مخاوف الهند بشأن الأنهار العابرة للحدود ونحن على استعداد لتعزيز التعاون مع الهند في هذا الصدد، وتقوية الاتصالات بشأن استخدام و حماية الأنهار العابرة للحدود" (FENG, p. 11).

أما من المنظور الهندي، أشارت وزارة الخارجية في الهند إلى أن "الحكومة تراقب بعناية جميع التطورات في الصين باعتبارها دولة مصب النهر تتمتع بحقوق في استخدام مياه النهر، فقد حثت الهند الصين على ضمان عدم تتضرر مصالح دول المصب من أي أنشطة في مناطق المنبع"، و أعلن مسؤولان (Uma Bharti و Amarjit Singh) من وزارة الموارد المائية الهندية عن خطط لبناء سدين على براهماپوترا، أحدهما يتواجد في المنطقة الحدودية المتنازع عليها في محاولة لضمان حقوق الهند على ضفاف النهر، كما أن الصين قد فشلت في مجال البيانات المائية المشتركة مع الهند، حيث دمر الفيضان أجزاء كبيرة من ولاية آسام، و من هنا يتضح أن الهند تعتقد أن الأنشطة الصينية في أعلى النهر سيكون لها تأثير سلبي على الهند وأن الهند يمكن أن تقوم بأنشطة مشابهة في استخدام المياه العابرة للحدود، حيث قد تؤدي هذه العوامل إلى مشاركة الصين والهند بشأن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود لأن الجهود السابقة لم تتجح (FENG, p. 12).

ومع ذلك، فإن الموقف الذي تتخذه كلتا الحكومتين يمكن أن يؤدي إلى تأجيج النزاع على المياه، فهناك بالفعل مؤشرات حول الزيادة الإجمالية في عدد التوترات بين البلدين في السنوات القليلة الماضية ألقت بظلالها على النزاع المائي. وتزيد أفعال كلا الجانبين من التدهور السريع للعلاقات بينهما بدءا بمنع الصين صعود الهند إلى مجموعة موردي المواد النووية في عام 2016، وعرقلة الصين طلب

الهند إدراج زعيم جماعة جيش محمد المتشددة التي مقرها باكستان على قائمة الإرهاب لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أظهرت الصين عدم اكتراث بالمخاوف الهندية بمبادرات مثل الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، ومن جانب آخر تصرفت الهند بطرق تعتبر استفزازية من قبل الصينيين، على غرار قرار إرسال قوات إلى إقليم Doklam لعرقلة أنشطة الصين هناك، وكذلك بناء طرق هندية في وادي نهر غالوان. ويرجع بعض المحللون العداء الصيني للهند إلى علاقات الهند الاستراتيجية المتنامية مع الولايات المتحدة الأمريكية، واحتدم الصراع بين الصين والهند نتيجة تنامي عامل القومية في كلا البلدين بالإضافة إلى السياسات الخارجية القوية لكل من الرئيس شي جين بينغ ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي فضلا عن الاشتباكات الحدودية من حين لآخر مما يعرقل جهود الحكومتين لتقويض الأمن في النزاع على المياه، آخرها كان سنة 2020 والذي خلف مقتل 20 هندياً (HO, 2021, pp. 26-27).

وخلاصة لما سبق فقد توترت العلاقات بين الصين والهند لأكثر من 50 عاماً، وتعد قضية مياه نهر براهماپوترا أحد الأمثلة على هذه النزاعات، حيث تشعر الهند بالقلق إزاء أنشطة المنبع الصينية، والتي تعكس مشكلة أعمق تتمثل في انعدام الثقة المتبادل في العلاقات الصينية الهندية، هذا الوضع مدفوع بعوامل أخرى مثل النزاع الحدودي المستمر، والمخاوف الصينية بشأن الطموحات الهندية وعلاقتها مع أعداء الصين، إلى جانب المخاوف الهندية بشأن التحديث العسكري السريع للصين والعلاقات مع باكستان. وتؤكد نيودلهي أنها تقبل البيانات الصينية لكنها ستستمر في مراقبة أنشطة المنبع في الصين ونقل المخاوف من خلال القنوات الدبلوماسية عند الضرورة. بالإضافة إلى ذلك لم تكن الدبلوماسية العامة لجمهورية الصين الشعبية المحللين في الهند أمثال براهما تشيلاني، عن تعميم الحجة القائلة بأن الصين لديها دوافع خفية في جهودها لبناء السدود، وبالتالي لا تزال الصين تواجه فجوة ثقة مع الهند بشأن هذه القضايا، بينما أكد من تمت مقابلتهم من الصينيون أن العلاقات الصينية الهندية قد أحرزت تقدماً في ظل الجهود الأخيرة للرئيس شي جين بينغ (SAMARANAYAKE, 2018, p. 23).

ثالثاً: مستقبل العلاقات الصينية الهندية على ضوء النزاع المائي

تميزت العلاقات الصينية-الهندية منذ الخمسينيات من القرن الماضي بالتوتر، ويرجع ذلك بالأساس الى النزاع الحدودي بين البلدين، وضم الصين للتبت، وهو ما أدى في آخر المطاف إلى المواجهة المسلحة بين البلدين في نوفمبر 1962، كما أن تقارب باكستان من الصين، وتطور العلاقات العسكرية بينهما ضاعف من مشاكل الهند بصفتها العدو المشترك. ويمثل النزاع المائي وجه آخر من العلاقات بين البلدين، فكلا البلدين بحاجة ماسة للمياه اللازمة لتغطية الحاجات الزراعية والصناعية لكل منهما، لذلك أصبح نهر براهماپوترا يشكل مصدر توتر في العلاقات الصينية-الهندية (SNEHAATA, 2003)، حيث يأمل كل طرف في الحفاظ على نصيبه من المياه لتمويل مشاريعه وبرامجه، لكن من الواضح أن الطلب على مياه النهر يفوق العرض، وأن احتمالية نشوب صراع بين أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان على هذا المورد أمر حقيقي ووارد خاصة بعدما وافقت الحكومة الصينية نهاية سنة 2024 على إنشاء "مشروع للطاقة الكهرومائية" في الروافد السفلى لنهر براهماپوترا باستثمار يقدر بحوالي 137 مليار دولار ما يجعله أحد أعلى مشروعات البنية التحتية تكلفة على الإطلاق، كما وضعت الصين خطة هندسية طموحة في محاولة منها لمعالجة هذا الخل، أطلقت عليها مسمى "تحويل المياه جنوب-شمال"، تسعى من خلالها إلى تحويل مجرى المياه داخل البلاد، حيث تأمل الصين في نقل 45 مليار متر مكعب من المياه سنوياً من الجنوب إلى الشمال، وذلك عبر سلسلة من الأنفاق والقنوات بحلول عام 2050 (CRISTOPHER, p. 13).

وينصرف مستقبل العلاقات بين الصين والهند على ضوء النزاع المائي إلى ثلاثة سيناريوهات: السيناريو التشاؤمي، السيناريو التفاؤلي، والسيناريو الخطي، و سنتناول كل سيناريو على حدى فيما يلي:

1- السيناريو التشاؤمي (التصعيد والمواجهة):

لا تملك الصين اتفاقية أو معاهدة لتقاسم المياه مع أي من الدول الجنوبية التي تشاركها الأنهار، ومن غير المرجح أن يكون لهذه البلدان تأثير كبير على

السياسات الصينية أو مواقفها تجاه الأنهار العابرة للحدود، لذلك ما تزال ديناميكية القوة هنا في صالح الصين، على عكس الهند التي قد تكون قادرة على تحدي وتهديد الصين باعتبارها القوة الإقليمية الناشئة الأخرى في المنطقة، فهي تتعرض لتهديد متزايد من الخطط والسياسات الصينية، وخاصة السياسات المائية المتعلقة ببناء السدود (WILLIAMS, 2012, p. 12)، حيث أن إصرار الصين على المضي قدما في تشييد السدود، سيعزز من سيطرتها على نسبة أكبر من مياه النهر، هذا الوضع يجعل من العلاقات بين بكين ونيودلهي تمضي في مسار تصادمي في المستقبل (WILLIAMS, 2012, p. 12).

وتزعم الصين أن التكاليف الاقتصادية والمخاطر البيئية لخطة تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال أكبر من أن يمضي هذا المشروع قدما، كما يصر القادة الصينيون على أنهم لا يريدون العداء مع الهند، رغم ذلك فإن ميل الصين المتكرر لحجب المعلومات الهيدرولوجية عن الهند كان سببا في خلق جو من عدم الثقة والارتياح بين البلدين، حيث ترى الهند أن الصين لديها القدرة على استخدام المياه كأداة و وسيلة سياسية، كما تعتبر الهند مشاريع بناء السدود الصينية ومشاريع التحويل المائي المحتملة من أبرز التهديدات الوشيكة للأمن المائي في المنطقة، و هو ما يرجح أن تزداد احتمالية الصراع بين الطرفين. (LOVELLE, 2016, p. 4) إن قدرة الصين على التحكم في تدفق النهر من خلال بناء السدود وتحويل مجرى المياه، يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا على الأمن الغذائي للهند، بل أكثر من ذلك فهو يمثل خطرا وجوديا لها، لذلك فليس مستبعدا أن يستعد الخبراء العسكريون في الهند لمثل هذا الاحتمال، ذلك من خلال دراسة خيارات عسكرية لتدمير أو توقيف السدود الصينية إذا لزم الأمر، لأن قضايا الأمن الغذائي التي تصاحب بناء السدود تمثل نقطة اشتعال ومصدر للتوتر، مما يجعلها أحد الأسباب التي قد تدفع نيودلهي إلى اتخاذ إجراءات صارمة مستقبلا بشأن تحركات بكين على نهر براهماپوترا. (CRISTOPHER, 2013, p. 26).

وتعد منطقة التبت المحور الهيدرولوجي للمنطقة، حيث تضمن هذه المنطقة استقلالية الصين من حيث احتياجاتها للمياه، فهي منبع ومنشأ لجميع الأنهار الداخلية للبلاد، غير أنها في نفس الوقت تمثل وسيلة ضغط في يد الهند ضد

جارتها الشمالية، فمنذ فرار الدالاي لاما من الصين في عام 1959 إلى الهند و عزز من علاقة الهند مع سكان التبت في الصين. رغم أن الهند تعترف منذ فترة طويلة بسيطرة الصين على التبت، إلا أنه في حال ما إذا قررت نيودلهي أن الأمر يستحق إثارة غضب بكين للضغط من أجل مزيد من حقوق استخدام المياه، فإن قضية معاملة بكين للتبت والعلاقة مع الدالاي لاما تقدم أحد السبل الممكنة للمساومة، ومع ذلك فإذا استمرت هذه الأخيرة في بناء السدود وأصبح الوصول إلى المياه مصدر قلق وجودي للهند، فقد يصبح وضع التبت عاملاً أكثر أهمية في العلاقات الصينية الهندية (CRISTOPHER, 2013, p. 29).

2. السيناريو التفاوضي (التعاون):

هناك ضرورة لإعادة تعريف مصادر مياه التبت كملكيات جماعية، وذلك قصد جذب الانتباه الدولي وتشجيع الصين على الدخول في حوار حول المياه مع دول المصب، فالهند بحاجة إلى طرح القضية بشكل مقنع على الصين فهناك حاجة ماسة لإقامة شراكات علمية وتكنولوجية متبادلة لتحسين كفاءة إدارة المياه وحماية البيئة واستراتيجيات الحفاظ عليها، لذلك وفي ظل ضعف القوانين الدولية في إدارة المياه، فإن أفضل طريقة للهند لتسوية النزاع مع الصين تكون من خلال النهج التعاوني والآليات المؤسسية (Sushanta & Keshab, 2015, p. 10).

يجب على الهند عزل حوار النهر عن الاهتمامات العسكرية والسياسية الأمر الذي سيساعد في تخفيف التوترات بين البلدين، هذا من خلال تقديم القضية على أنها قضية تتعلق بتحسين إدارة الموارد مع الصين، كتبادل البيانات المائية والمعلومات، ولقد اتفق البلدين على ذلك بالفعل مما ساعد على بناء نوع من الثقة المتبادلة، كما يمكن أن تسعى الهند إلى إشراك الصين في التعاون بشأن القضايا غير الحساسة سياسياً والتي تعود بالنفع على الطرفين (WILLIAMS, 2012, p. 14).

هناك العديد من العوامل التي تحفز الصين للدخول في تعاون متعدد الأطراف مع الدول المجاورة لنهر براهما بوترا، حيث أنها ستستفيد أولاً من تحسين سمعتها الدولية عبر لعب دور رائد في اقتراح تعاون على مستوى حوض النهر، أما ثانياً يمكن أن يساعد التعاون على نطاق واسع في تقليل مصادر الاحتكاك مع الغرب

في وقت تواجه فيه الصين تحديات متزايدة في منطقتها البحرية الشرقية وفي علاقاتها مع الولايات المتحدة وغيرها، ثالثا وعلى المستوى العملي يمكن أن يؤدي التعاون على مستوى متعدد إلى توسيع النظرة حول كيفية معالجة المشاكل المتعلقة بالمياه كالفيضانات وغيرها من التحديات الأخرى، وبالتالي في حين قد لا يكون من الممكن التوصل إلى اتفاقية رئيسية متعددة الأطراف في الوقت الراهن، إلا أنه من المرجح أن تكون الصين على استعداد للدخول في تعاون على مستوى أدنى مع جيرانها في الجنوبيين (SAMARANAYAKE, 2016, p. 37).

من ناحية أخرى، ليس من الحكمة أن تخوض قوتان متنافستان الحرب وتدمرا بعضهما البعض إذا كان اقتصادهما داعما لبعضهما ومتربطا ومتداخلا بشدة، وهو الحال بالنسبة للصين والهند فهما تتمتعان بعلاقات اقتصادية وتجارية جيدة، لذلك فإن النزاع المائي بين البلدين قد يشكل تهديدا على هذا التقارب الاقتصادي، مما يرجح فرضية التعاون المستقبلي بين البلدين، والعمل على إيجاد حلول لتخفيف حدة التوتر والأزمة حول نهر براهماپوترا، كون كلا الطرفين لا يمكنه تحمل تكلفة وعواقب الصراع أو الحرب، والمجازفة بتعكير التعاون والتبادل التجاري القائم بينهما، فالهند بصفتها القوة الصاعدة الجديدة في المنطقة تحتاج للصين كشريك تجاري من أجل تحقيق النمو المطلوب خاصة وأن جميع التكهّنات تضعها في المقدمة أمام الصين مستقبلا، والصين هي الأخرى تحتاج إلى الهند من أجل تعزيز مكانتها الدولية والارتقاء إلى مصاف الدول العظمى وتحقيق السيادة الإقليمية والعالمية.

3. السيناريو الخطي (بقاء الوضع على ما هو عليه):

إن كلا من الصين والهند عملت على إزالة الطابع الأمني في نزاعهما على المياه، وذلك من خلال نقل النزاع من الأجندة الأمنية إلى مجال الخطاب السياسي العام والنزاع السياسي الطبيعي، هذه الخطوة تهدف إلى خفض التوترات بين البلدين مما سيسمح لكلا الجانبين بالتركيز على النمو الاقتصادي والتنمية، فالصين تهدف إلى استقرار محيطها الجنوبي، وتوسيع التجارة الثنائية والاستثمار مع الهند، والحد من دوافع الهند للانضمام إلى الولايات المتحدة، أما الهند، فمن مصلحتها عدم استفزاز الصين، لذلك فالطرفين وفي ظل عدم التوصل لاتفاق

دائم سيعملان على المحافظة على مستوى العلاقات الحالي والذي يضمن التعاون في حده الأدنى دون الوصول إلى حرب لا تخدم كلاهما . (HO, pp. 25-26)

ومن المحتمل أن التعاون الصيني الهندي المتعلق بنهر براهما بوترا لن يشهد توسعا كبيرا وسيظل في نفس المستوى الحالي وذلك لسببين رئيسيين الأول هو الصراع الحدودي الجاري المتعلق بملكية أرونتشال براديش المتنازع عليها، حيث لن تتمكن بكين ونيودلهي على الأرجح من التوصل إلى اتفاق رئيسي بشأن الحقوق والالتزامات حول النهر العابر للحدود، أو إنشاء معاهدة لتقاسم المياه، و لا توجد دلائل على أن هذا النزاع سيتم حله في المدى القريب. أما ثانيا انعدام الثقة المتبادل بين الطرفين والذي وإن كان يعد عاملا على المستوى الرسمي، إلا أنه أكثر أثرا على المجتمع المدني في كلا البلدين حيث لا يزال المحللون في الهند يشككون في نوايا الصين فيما يتعلق ببناء السدود في الجزء العلوي من نهر براهما بوترا، وفي نفس الوقت يستمر المراقبون الصينيون في التشكيك في دوافع محاورهم ونظائريهم من الهند (SAMARANAYAKE, pp. 29-30).

يمكن أن يزيد التنافس على الموارد المائية من تعقيد الوضعية والتأثير بشكل مضاعف على الصراع في حالة النزاعات الإقليمية بين البلدين، حيث تمثل المياه عاملا إضافيا للخلاف بينهما، ومن المحتمل أن تؤدي المخاوف الناجمة عن سياسات الطرفين في نهر براهما بوترا إلى اندلاع الصراع بينهما وهذا ما سيؤدي حتميا إلى اختلال العلاقات بين الدولتين وبالتالي تداعيات أمنية وعدم استقرار سياسي وتوتر في العلاقة الدبلوماسية، مما سيؤثر بشكل مباشر على المصالح الإستراتيجية للطرفين، وهو ما ترغب بكين ونيودلهي في تجنبه، لذلك سوف تستمر الدولتين بالتعامل بحذر إزاء قضية النهر والمحافظة على التوازن الحالي للعلاقات إلى حين بروز مؤشرات جديدة من شأنها أن توضح الصورة بشكل أفضل أو تعطي مزايا لأحد الطرفين على حساب الآخر، والمساومة من أجل تحقيق أكبر العوائد بأقل تكلفة ممكنة (BASUMATARY, pp. 11-12).

خاتمة:

يمثل النزاع حول نهر براهماپوترا قضية شائكة وجد حساسة في المنطقة الآسيوية، خاصة وأن أكبر الأطراف المتنازعة في الحوض هما القطبان الصين والهند، ف كلا البلدين يعتبران أسرع الاقتصادات العالمية نمواً، وهو ما يفسر الحاجة الماسة للمياه من أجل تحقيق ذلك وتوفير الأمن الغذائي للعدد الكبير للسكان، ورغم أهمية النهر الواضحة إلا أن التعاون على تسيير المياه بين الهند والصين ضعيف ولا يشمل جميع الجوانب، حيث تتسم علاقاتهما فيما يخص هذا الموضوع بالتذبذب وعدم الثقة، خاصة منذ إعلان الصين عن مشروعها الطموح في تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال وسياستها الشرسة في بناء السدود، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج نذكرها في ما يلي:

- تتميز العلاقة بين العملاقان الآسيويان بالتوتر منذ بدايات القرن، فمن النزاع الحدودي الذي وصل إلى الحرب في 1962 إلى الصراع على التثبيت إلى التنافس الاقتصادي والإقليمي ثم الصراع حول مياه نهر براهماپوترا .
- تعاني الصين والهند من مشاكل عميقة في التزود بالمياه اللازمة لتلبية الحاجات الصناعية والاقتصادي والاجتماعية لمواكبة النمو المتسارع للبلدين، وهو ما يفسر الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها نهر براهماپوترا بالنسبة للطرفين.
- لا تملك الصين والهند اتفاقيات حول تقاسم مياه النهر أو التعاون في تسيير المياه المشتركة، ومن المستبعد أن تدخل الصين في مثل هذه الاتفاقيات نظراً لمواقفها المعتادة من هذا النوع من الالتزامات والمعاهدات، وهو ما يعد خسارة كبيرة للهند بفعل موقعها أسفل النهر والذي يضع حضورها من المياه رهن تقلبات وسياسات الصين في الأعلى.
- إن السيناريو المرجح هو أن الدولتين تفضلان التسوية السلمية على النزاع، حيث يحتاج الطرفين إلى توسيع دائرة التواصل والتشاور وتبادل المعلومات فيما بينهما قصد تخفيف التوتر وبناء الثقة المتبادلة والقضاء على العقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاقية حول تقاسم مياه النهر.

قائمة المراجع

- BASUMATARY, J. (2020). "Geopolitics of water and security implications: understanding of India- Transboundary water dispute". Chennai center for china studies , Issue 004, pp. 11-12.
- CRISTOPHER, M. (2013). "Water wars: the Brahmaputra river and Sino-Indian relations",. US Naval War College, New Port , pp. 15-16.
- FENG, Y. (2019). "Dilemmas in and Pathways to Transboundary Water Cooperation between China and India on the Yaluzangbu-Brahmaputra River. Water Journa , Volume 11, Issue 10, p. 5.
- HO, S. (2021). "The China–India Water Dispute The Potential for Escalation". Journal of Indo-Pacific Affairs, Volume 5, pp. 26-27.
- HONGZHOU, Z. (2015). "China-India Water Disputes: Two Major Misperceptions Revisited". Rajaratnam School of International Studies, Nanyang Technological University , Issue 15, p. 2.
- HONGZHOU, Z. (2016). "Sino-Indian water disputes: the coming water wars?". WIREs Water , Volume 3, p. 160.
- LOVELLE, M. (2016). "Co-operation and the Brahmaputra: China and India Water Sharing". Independent Strategic Analysis of Australia's Global Interests Strategic Analysis paper , p. 4.
- MANMEET, R. (2018). " RIVER BRAHMAPUTRA (YARLUNG TSANGPO), A POTENTIAL FLASHPOINT BETWEEN INDIA & CHINA". Escola Marechal CASTELLO BRANCO , p. 78.
- MOHANTY, A. (2021). "Water as a Political Security Tool: The Himalaya's Strategic Conundrum". Focus Asia Perspective & Analysis, Institute for Security & Development Policy , pp. 3-5.
- SAMARANAYAKE, N. (2018). "Raging Waters China, India, Bangladesh, and Brahmaputra River Politics". Marine Corps University Press , p. 16.
- SAMARANAYAKE, N. (2016). "Water resource competition in the Brahmaputra river basin". Center for Naval Analysis, , p. 37.
- SNEHAATA, P. (2003). "Sino Indian relations in a new perspective", . strategic analysis: a monthly Journal of the IDSA . Volume 27, Issue 1,
- Sushanta, M., & Keshab, R. (2015). "Sovereign states and surging water: Brahmaputra river between China and India". Nota Di Lavoro , Issue 46, p. 10.
- WILLIAMS, J. (2012). " The international implication of China's water policies". University of Cardiff , p. 12.